

تحليل وتفسير البيانات بين النزعتين الكمية والكيفية

يوسف عنصر

أستاذ مساعد

معهد علم الاجتماع - جامعة قسنطينة -

يواجه الباحث الاجتماعي العديد من الصعوبات المنهجية يعمل جاهدا لإيجاد حلول لكل منها، وكلما استطاع تذييل هذه الصعوبات، كلما أمكنه التقدم في بحثه.

وأعتقد أن المشكلة المنهجية الأولى التي تصادف الباحث إنما تتمثل في مشكلة البحث ذاتها. فالباحث مطالب بالإجابة على السؤال الآتي: ماذا يريد أن يدرس؟ والإجابة على هذا السؤال إنما تتضمن طرح مشكلة البحث طرحا دقيقا وواضحا، ولا يمكن للباحث طرح هذه المشكلة «كتابة» إلا إذا كانت تلك المشكلة واضحة في ذهنه واقتنع الباحث بمبررات بحثها، ولا يتصور أن يتمكن الباحث من توضيح مشكلة بحثه إلا إذا كانت تلك المشكلة واضحة في ذهنه أولا، ولا يمكنه أن يقنع السامع أو القارئ إذا لم يكن هو شخصا مقتنعا بما يريد بحثه. وهنا تبرز أهمية القراءات النقدية للتراث السوسولوجي، ووضوح المدخل أو الإطار المنهجي المعتمد في الدراسة.

أما المشكلة المنهجية الأخرى التي أود طرحها فتتمثل في «تحليل وتفسير البيانات» وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمشكلة المنهجية الأولى التي سبقت الإشارة إليها. فعندما يشرع الباحث في تحليل وتفسير البيانات التي جمعها حول الظاهرة موضوع الدراسة، ينبغي أن يكون أساس ذلك:

- 1- أن هذه البيانات تهدف إلى وصف أو تشخيص الظاهرة موضوع الدراسة.
 - 2- أنها تهدف إلى الإجابة على الأسئلة التي أثارها مشكلة البحث.
 - 3- أنها تهدف إلى تحقيق الأهداف التي يصبو إليها الباحث إلى تحقيقها.
 - 4- أنها تهدف إلى اختبار الفروض التي صممت الدراسة من أجل اختبارها.
- لذا وجب أن يكون أساسي التحليل والتفسير أنه يشكل وحدة متكاملة

لتحقيق هذه الأهداف، أي النظرة التكاملية لعناصر البناء المنهجي في ترابطها واتساقها.

في مرحلة التحليل والتفسير تبرز الحاجة إلى استخدام الإحصاء وقد ظهرت الحاجة إلى المناهج أو الطرق الكمية لما لها من دور في الدراسات الاجتماعية حيث استعار الاجتماعيون العديد من الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية. ومنذ أن قيل لا يدخلها إلا الرياضيون وشغل العلماء الشاغل هو محاولة جعل ما هو كيمي كميًا وقياسه، فلا علم بلا قياس.

لكن هذه النزعة الكمية يجب أن لا تكون على حساب الكيف، إذا يجب أن نضع نصب أعيننا، وفي جميع الأوقات أن الأرقام لا تمثل سوى تقاربات واحتمالات. ورغم أن القياسات الإحصائية قد تبدو صحيحة ودقيقة إلا أنها قد تكون كذلك وفي كل الحالات. وإن الإعتقاد بأن الأرقام لا تكذب مطلقاً قد يضل الباحث، حيث أن أكثر الأخطاء شيوعاً فيما يتعلق بالحسابات الإحصائية هي قبول نتائجها كنتائج دقيقة ومؤكدة أكثر مما هي تقريبية أو تقديرات قائمة على الاحتمال بهذا الصدد يقول أحد الباحثين: «تمتاز لغة الإحصاء باستخدامات رائعة كثيرة في البحث خاصة في مساعدة على ما تبدو عليه دقة أنواع معينة من البيانات الكمية، إلا أنها دائماً وسيلة لغاية أكثر مما هي غاية في حد ذاتها» (1)

ويعزز هذا ما ذهب إليه «محمد شفيق» في ذكره للإحصاء في سياق حديثه عن أدوات الدراسة:

1- الإستبصار أو المقابلة الشخصية.

2- الإستبيان.

3- الملاحظة.

4- الإتصال الهاتفي.

5- الإحصاء

6- القياس (2).

حيث أكد على أن الإحصاء يساعد الباحث في استغلال النتائج العامة وتفسيرها تفسيراً كميًا كمدخل للتحليل الكيفي بما يحقق الفهم الصحيح للموقف الاجتماعي. ويتفق هذا مع ما ذهب إليه البعض من أن القياس الكمي يعد ضرورياً، إذا ما أراد العلم تقديم وصف وتحليل أكثر دقة للظواهر التي يدرسها.

وعلى الرغم من تأكيدنا على أهمية الإحصاء وقيمة نفقه وتعدد فوائده في شتى مجالات البحث إلا أنه يجب الحذر من الإعتماد المفرط على الإحصائيات. فالأرقام كما يقول أحد الباحثين هي معلومات جافة، ويقال أن الإحصاء لا يروي القصة كاملة. لذا وجب تحليل هذه الأرقام وتبيان مدلولها بالنسبة للدراسة التي نقوم بها. ويجب أن لا يصبح الجانب الميداني عبارة عن جداول وتكرارات ومراكز

فئات ومعاملات إرتباط... على حساب المضمون وتفسير البيانات.
وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض الطلاب يتناولون بالدراسة مواضيع يتوقع أن يغلب عليها طابع التحليل السوسيوولوجي الكيفي، لكنهم يقحمون الإحصاء إقحاماً فيصبح ما كان من المفروض أن يكون كيفياً، كميّاً. ويؤكد أصحاب الإتجاه الكيفي على أهمية استخدام طريقتين رئيسيتين هما:

- الملاحظة بالمشاركة

- المقابلة المتعمقة

وهاتان الطريقتان لا تتطلبان استخداماً للإحصاء بنفس الكيفية في دراسة تعتمد على الإستمارة أو قياساً للإنتاج. إذ يفترض أن الباحث الكيفي لا يكتفي بمجرد الحصول على تسجيل سريع للبيانات، ومن ثم يكون التعمق في فهم الموقف الإجتماعي أو الظاهرة الإجتماعية مطلباً ضرورياً للبحث. ومن ثم ينبغي أيضاً أن يراعي في تصميم أدوات للبحث الكيفي أن تكون قادرة على إعطاء تصور واضح وشامل لكل أبعاد الظاهرة الإجتماعية المدروسة. ويتحقق هذا المطلب عادة باستخدام أدوات كالملاحظة المباشرة والمعاشية والإندماج في حياة الجماعات المدروسة كما يحدث ذلك في دراسة الحالة التي تجرى داخل مجتمعات محلية محدودة، أو في الدراسات الأنثروبولوجية. وهذا من دون شك يتطلب كسب ثقة المبحوثين وفترة أطول نسبياً من الزمن.

ونحن بصدد الحديث عن تحليل وتفسير البيانات تجدر الإشارة إلى أن الطالب أو الباحث يكون أكثر ميلاً إلى جمع وتذكر الآراء والحقائق التي تعزز وجهة نظره، بل كثيراً ما يستشف رأيه من وراء أو من خلال أسئلته، فيدلي بما يتفق مع هذا الرأي. وقد ينتقل هذا إلى تفسير البيانات وعرض النتائج.

ويعد تفسير النتائج أرقى خطوة في البحث الإجتماعي، ففيها تتظافر قدرات الباحث الذهنية وخبرته المعرفية وثروته العلمية في عملية فكرية كبرى دقيقة ومعقدة. يفترض إن لم يتمكن الطالب من القيام بها كاملة، أن يقوم على الأقل بمجهود يثبت قدرته على التفكير والربط بين عناصر البحث الذي يقوم به.

فالعلم لا يقف عند حد الوصف، بل يتعداه إلى التفسير الذي هو غاية العلم. يقول «تيماشيف»: «إن محاولة التفسير إنما تتضمن محاولة تركيب النظرية، وهي قفزة خلاقة فيما وراء الظواهر والشواهد، وبالتالي كان التفسير هو المجهود العلمي الخلاق» (3) والباحث ليس حراً يستطيع أن يقدم ما يريد من نتائج ويحذف ما يريد، وإنما يجب عليه أن يقدم ما تنتهي إليه دراسته من نتائج سواء كانت تتفق مع توقعاته أو تختلف عنها. وقد تلعب النتيجة «السلبية» غير المتوقعة دوراً إيجابياً في إعادة صياغة فهمنا للظاهرة أكثر مما تستطيع ذلك نتيجة «إيجابية» متوقعة.

المراجع

- (1) محمد زيان عمر : البحث العلمي مناهجه وتقنياته، جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1981. ص.334.
- (2) محمد شفيق : البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحث، المكتب الجامعي الحديث، ط.1.1985، ص.126.
- (3) محمد عارف : المنهج في علم الاجتماع، ج.2، مكتبت الأنجلو المصرية، ط.2، 1975 ص292.